الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
Arab Private Schools Federation

الاحتجاز بلا أمل

انتهاك كرامة الأطفال والنّساء في مخيّمات النّازحين

360 KNO SMART SCHOOLING
ADVANCE THROUGH TECHNOLOGY

unicef

UNESCO
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization

GenEx
Generational Education Exchange

تمكين TAMKEEN

UNIVERSITY OF VICTORIA LONDON - UK

AMIEF
American International Education Federation

د. خميس بن عبيد العجمي

رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة

رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان

في لحظة ميلاده، لم يختر ذلك الطفل أنْ يتمّ تسجيل اسمه في سجلّات الصراع، ولم تختر تلك الأم أنْ تُحاسب على جغرافيا الحرب التي ألقت بها إلى أرض لا تريدها، ولكنّهما اليوم يقبعان خلف أسلاك شائكة غير مرئيّة، في مخيّمات تحمل اسم "النزوح" لكنها تمارس واقع السجون...

فهنا، تُعلَّق الكرامة الإنسانيّة على مشانق الشكّ والأمن، وتُختزل طفولة آلاف الأبرياء في خيمة متهالكة وحياة معلّقة بين ماضٍ مرعب ومستقبل مجهول، هنا تتجلّى واحدة من أقسى مفارقات عصرنا:

كيف تحوّلت ضحايا الحرب إلى مشتبه بهم؟ وكيف أصبحت إنسانيّتنا رهينة لخطابات الأمن والخوف؟

فهنا تبدأ عمق الأزمة الإنسانيّة الصامتة، حيث يُحتجز أكثر من مئات الآلاف من الأطفال والنساء في مخيمات تفتقر لأبسط مقوّمات الحياة الكريمة، محرومين من حقوقهم الأساسيّة، منسيّين وراء جدران اللامبالاة الدوليّة، ضحايا لمعادلة أمنيّة باردة جوفاء، نسيت أنّ الأمن الحقيقيّ لا يُبنى على أنقاض الطفولة، وأنّ العدالة لا تُحقّق بعقاب الأبرياء...

فها هي ذي تقارير الأمم المتحدة المتعاقبة توثّق واقعاً مريراً داخل مخيّمات النازحين، حيث يعيش عشرات الآلاف من الأطفال والنساء في ظروف وُصفت بأنّها "كارثيّة" و"لا إنسانيّة"، فالحياة داخل الخيام، كرامة مسلوبة...

ففيها افتقار لأبسط احتياجات الحياة الكريمة، فمياه الشرب النظيفة شحيحة، والصرف الصحي منعدم أو بدائي، والرعاية الصحية محدودة جداً، والأطفال يموتون من البرد القارس في الشتاء، ومن الأمراض المعدية التي تنتشر في بيئة الاكتظاظ والإهمال، والنّساء يلدن في ظروف غير آمنة، والأمهات يشاهدن أطفالهنّ يعانون من سوء التغذية دون قدرة على فعل شيء...

والتّعليم حقّ معطّل، ففي غياهب مخيّمات النزوح هناك الآلاف من الأطفال محرومون من التعليم، أو يحصلون على تعليم هشّ ومتقطّع، هناك جيل كامل ينشأ دون معرفة القراءة أو الكتابة، جيل تُسرق منه فرصة المستقبل، وهذا يخلق دائرة مفرغة من الجهل واليأس قد تقود إلى التطرّف أو الجريمة.

والصحة النفسيّة عنوان غير مطروق بتاتاً، فهناك جروح غير مرئية لن تنال أيّ اهتمام أو تلفت أيّة أنظار، فقد أظهرت تقارير منظمات حقوق الإنسان أنّ الغالبية العظمى من الأطفال والنساء في هذه المخيمات يعانون من اضطرابات نفسية حادة، كالكوابيس، والاكتئاب، والقلق مزمن، والصدمات النفسية العميقة، فالأطفال يرسمون صوراً للعنف والقتل، ويعيدون تمثيل مشاهد الحرب في لعبهم، فهم جيل مُصاب بجراح نفسية قد لا تندمل أبداً، ولا مجال للعناية بها وتخفيف وطأتها...

والاستغلال والعنف دوامة لا انتهاء لها، ففي ظلّ غياب الحماية والقانون، تتفشّى ظواهر الاستغلال الجنسيّ، والزواج المبكر، والعنف الأسريّ، فالفتيات الصغيرات يُجبرن على الزواج هرباً من البؤس، والأطفال يُجنّدون أو يُستغلّون في أعمال خطرة، فالمخيمات تتحوّل إلى حاضنات للانتهاكات، حيث يُعاقب الضحايا مرتين؛ مرة بالحرب، ومرة بالنسيان...

فهنا تظهر الحاجة الملحّة لتحمّل الدّول بعضاً من مسؤوليّاتها لإعادة مواطنيها من مخيمات النازحين، وهذه المسؤوليّة ليست بالمسألة الإنسانيّة فحسب، إنّما هي التزام قانونيّ أصيل بموجب القانون الدوليّ والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، فبموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 13)، والعهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة (المادة 12)، فقد تمّت كفالة حقّ كلّ إنسان في العودة إلى بلده، وهذا الحقّ غير قابل للتصرّف ولا يُسقطه أيّ فعل أو اشتباه، فالدّول لا يمكنها أنْ تتنصّل من مواطنيها، خاصّة الأطفال الذين لا ذنب لهم في أفعال ذويهم، هذا وقد نصّت من جهة أخرى اتفاقيّة حقوق الطفل، التي صادقت عليها أغلب دول العالم، على أنّ "مصلحة الطفل الفضلى" يجب أنْ تكون الاعتبار الأساسي في الإجراءات المتعلّقة بالأطفال جميعها، فترك الأطفال في مخيّمات خطرة ومهينة يتعارض صراحة مع هذا المبدأ، فالطفل له الحقّ في الجنسيّة، والرعاية الصحيّة، والتعليم، وبيئة آمنة، وهي حقوق لا يمكن تحقيقها داخل أسلاك المخيمات....

ولكنْ وعلى الرّغم من هذه الالتزامات، فإنّ عشرات الدّول تتقاعس عن إعادة مواطنيها، متذرّعة بمخاوف أمنية أو بمعارضة الرأي العام، فبعض الدول أعادت أعداداً محدودة من الأيتام فقط، تاركة أمهاتهم وإخوانهم، ودول أخرى سحبت جنسيات عائلات بأكملها، في انتهاك صريح للقانون الدوليّ، وهذا التنصّل لا يحلّ المشكلة الأمنيّة، بل يعمّقها بما يخلقه من أجيالٍ محمّلة بالكراهية واليأس، وفي المقابل نجد الدّول الأوروبيّة وغيرها التي أعادت مواطنيها بمسؤولية، قد وضعتهم في برامج إعادة تأهيل وإدماج، ووفّرت لهم الدعم النفسي والاجتماعيّ، وهذا النهج قد أثبت فعاليته أكثر من التّرك والنسيان، فالعدالة الحقيقيّة تكمن في محاسبة المذنبين وحماية الأبرياء، لا في معاقبة الجميع...

فالحقيقة التي لا نراها بشكلها الجليّ أنّ مخيّمات النّزوح قد تحوّلت تحت شعار "مكافحة الإرهاب" إلى سجون مفتوحة، حيث يُعاقب الجميع في انتهاك صارخ لأبسط مبادئ العدالة، ورغمّ أنّ العقاب الجماعي محظور صراحة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة (المادة 33) ويُعدّ من جرائم الحرب، إلاّ أنّه يحدث من خلال احتجاز عشرات الآلاف من النساء والأطفال، دون تهم فرديّة أو محاكمات عادلة، لمجرّد وجودهم في مناطق سيطرة تنظيم إرهابيّ...

كما أنّ الأطفال في هذه المخيمات يُعاملون كـ"تهديد أمني محتمل" لأنّ آباءهم أو أقاربهم انضموا لتنظيمات إرهابيّة، وهذا المنطق يخالف المبادئ القانونية والأخلاقية بأكملها، فلا أحد يُعاقب بذنب غيره، ولا أحد يُدان بلا محاكمة، فالطفل ليس امتداداً لجريمة أبيه، إنّما هو إنسان مستقلّ له حقوقه الخاصة....

فالحقيقة أنّ مخيّمات النزوح التي تروّج للأمن الوهميّ ومكافحة الإرهاب، ما هي إلاّ صوامع لإنتاج الإرهاب من جهة أولى، فما احتجاز الأطفال في ظروف لا إنسانيّة، ومنعهم من التّعليم والرعاية، وتركهم في بيئة مليئة بالكراهية والتطرّف، إلاّ إعادة إنتاج للإرهاب وتغذية له بقوّة، فاليأس والظلم هما الحاضنة الأولى للتطرّف، وعندما يشعر الطفل أنّ العالم كلّه تخلّى عنه، فلمن سيلجأ؟ وماذا سيتعلّم؟ وماذا ستكون نهايته؟ وللأسف فإنّ أغلب الخطابات السياسيّة في بعض الدّول تصوّر هؤلاء الأطفال كـ"قنابل موقوتة"، لتبرير إهمالهم، وهذه الخطابات تتجاهل أنّ الأطفال ضحايا، وأنّ علمي النفس والاجتماع يؤكّدان إمكانيّة إعادة تأهيلهم وإدماجهم بنجاح...

ومن جهة ثانية فإنّ إدارة مخيّمات النازحين تتطلّب توازناً دقيقاً بين حماية السكان وحماية الأمن الإقليميّ، لكنّ الممارسات الحالية تميل إلى القمع أكثر من الحماية، فالمخيّمات تُدار من قبل قوّات أمنيّة محليّة بدعم دولي محدود، وهذه القوّات تفتقر للتدريب الكافي للتّعامل مع الأزمات الإنسانيّة، وغالباً ما تتعامل مع السكان كمحتجزين لا كضحايا، وهناك تقارير عن انتهاكات واعتقالات تعسّفية، وتعذيب، واختفاء قسريّ، وغياب للرقابة الدوليّة الفعّالة ممّا يفاقم هذه الممارسات ويعقّدها....

ومن جهة ثالثة فإنّ عمليات الفرز والتدقيق الأمني مهمّة لتحديد المتورّطين في الجرائم، لكنّها يجب أنْ تتمّ بمعايير قانونية واضحة وعادلة، فالواقع أنّ آلاف الأشخاص احتُجزوا لسنوات دون اتهامات واضحة أو محاكمات، ما يخالف مبدأ "البراءة حتى تثبت الإدانة"...

ومن جهة رابعة وعلى الرّغم من وجود إرشادات دوليّة لحماية الأطفال في مناطق النزاع، فإنّ تطبيقها في المخيّمات ضعيف، فالأطفال لا يُعاملون كأولوية، ولا تُوفّر لهم مساحات آمنة أو خدمات متخصّصة، فإدارة المخيّمات تغفل عن كون الاستثمار في حماية الأطفال ما هو إلاّ استثمار في الأمن المستقبليّ..

وبناء على ما تقدّم، فقد كان لزاماً أنْ يكون هنالك إعادة هيكلة لإدارة المخيّمات لتصبح أكثر إنسانيّة، من خلال فصل العائلات عن المشتبه بهم، وتوفير حماية خاصة للأطفال، وتفعيل دور منظّمات الأمم المتحدة، وضمان محاسبة المنتهكين، فالأمن الحقيقيّ يبدأ بالعدالة والكرامة...

ولفهم الأزمة الحاليّة، فكان لابدّ من العودة للسياق التاريخيّ الذي أنتج هذه المخيمات، والوقوف على جذورها، التي بدأت مع انهيار الاستقرار في عدد من دول المنطقة، وصعود التنظيمات الإرهابية المتطرّفة، ممّا قاد إلى نزوح ملايين العائلات هرباً من العنف والدمار، فبعضهم فرّ من مناطق سيطرة هذه التنظيمات، وبعضهم عاش تحت حكمها قسراً دون خيار، ولكنْ مع الهزيمة العسكرية لهذه التنظيمات في السنوات اللاحقة، فقد تحفّقت مئات الآلاف إلى مخيّمات عشوائية في مناطق متفرقة، وتحوّلت بمرور الوقت من ملاجئ مؤقتة إلى مراكز احتجاز دائمة....

فأصبحت هذه المخيمات تضمّ عشرات الآلاف من الأشخاص، وتشكلّ النساء والأطفال الغالبية الساحقة منهم (أكثر من 90%)، والذين ينتمون إلى عشرات الجنسيات المختلفة، وباتت هذه المخيّمات مكتظة فوضوية وخطيرة، وظهرت تقارير موثقة عن نشاط خلايا متطرّفة داخلها، وعن جرائم قتل وتجنيد واستغلال، ولكنْ رغم ذلك، فالغالبية الساحقة من سكّانها هم ضحايا لا جناة، وهم عائلات دفعتهم الظروف للعيش في هذا الجحيم دونما ذنب اقترفوه....

وأمام هذا الواقع، فقد فشل المجتمع الدوليّ في التّعامل مع الأزمة بجديّة، ورفضت الدّول الغربيّة إعادة مواطنيها، وقامت الدّول العربية بتجاهل الملف، وعجزت الأمم المتحدة عن فرض حلول، فكان هذا التجاهل سبباً لتحويل المخيّمات من ملاجئ مؤقتة إلى سجون دائمة...

وهنا درس من التّاريخ لنا - لا ولن ينسى- درس مفاده أنّ ..

التأخير في الحلول الجذريّة لأزمة المخيّمات يخلق أجيالاً من المرارة والحقد، ويطيل الصراعات ويعمّق الجراح، والحلّ لا يكون بالاحتجاز، بل بالعودة الكريمة أو إعادة التوطين المسؤول، فقضية الأطفال والنساء في المخيمات ليست سياسية أو أمنية فحسب، بل هي قضية إيمانيّة وأخلاقيّة بامتياز، تمسّ جوهر إنسانيّتنا وقيمنا....

ومن منظور إسلاميّ، فإنّ الإسلام يضع حماية الضعفاء في مقدمة أولويّاته، فالنبيّ محمد ﷺ قال: "الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء"، فالأطفال والنساء في هذه المخيمات هم من أضعف خلق اللّه، وترك معاناتهم دون تدخّل يتنافى وروح الإسلام، والقرآن الكريم يحرّم العقاب الجماعي:﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾[فاطر: 18]، فكيف نرضى بمعاقبة الأبرياء؟

ومن منظور إنساني عامّ، فإنّ الشّرائع السماويّة والفلسفات الإنسانيّة تتّفق بإجماع على قدسيّة الكرامة الإنسانيّة، وترى أنّ الإنسان له حقوق لا تُنتهك لمجرّد أنّه إنسان، دون النّظر لدينه أو عرقه أو ظروفه، فاحتجاز الأطفال في ظروف مهينة هو إهانة لإنسانيّتنا جميعاً، وفي قلب كلّ أزمة إنسانيّة، تكمن فرصة لإعادة اكتشاف إنسانيّتنا...

وما قضية الأطفال والنساء في مخيمات النازحين إلاّ اختبار لقيمنا، لمبادئنا، ولمدى جديّتنا في الحديث عن حقوق الإنسان والعدالة، فالمسؤولية جماعيّة، ولا يُعفى منها أحد، فكلّ فرد، كلّ مجتمع وكلّ دولة، تتحمّل مسؤوليّة أخلاقيّة تجاه هؤلاء الضحايا، فالصّمت تواطؤ، واللامبالاة خطيئة، وعلينا أنْ نرفع أصواتنا، وأنْ ندعم المنظّمات الإنسانيّة، فالإيمان الحقيقي يتجلّى في الفعل، لا في الكلام، فلا يمكن أنْ نبني عالماً آمناً على أنقاض الطفولة المسحوقة، ولا يمكن أنْ نحقّق أمناً حقيقياً بعقاب الأبرياء، ولا يمكن أنْ ندّعي التحضّر بينما نترك آلاف الأطفال يقبعون في خيام البؤس، محرومين من أبسط حقوقهم....

ففي نهاية المطاف، يطرح تساؤل نفسه بقوّة وبساطة ووضوح: أيّ عالم نريد أنْ نورّثه لأطفالنا؟ عالم يعاقب فيه الأبرياء؟ أم عالم تسود فيه العدالة والرحمة؟

الاختيار بين أيدينا، والتّاريخ سيحاسبنا، ولن تقاس حضارتنا ولا تحضّرنا بقوّة جيوشنا إنّما ستقاس بمدى رحمتنا تجاه أضعف أفرادنا...